

مدى تأثير التقدم التكنولوجي على تطور المؤسسات الدستورية بالجزائر
**The impact of technological progress on the development of
 constitutional institutions in Algeria**

بوجرانة براهيم (*)
 طالب دكتوراه، جامعة عمار ثلجي الأغواط
 b.boudjerana @lagh-univ.dz

د. مسعودي عبد الله
 دكتور، جامعة عمار ثلجي الأغواط

Messoudiamine2@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/16 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/21

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن مدى تأثير التقدم التكنولوجي في هيكلية جميع المؤسسات الدستورية إلكترونيا، بعد دمجها بالوسائل الإلكترونية، تتحول تلقائيا إلى ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، ومع ذلك، فإن مصطلح الحكومة الإلكترونية لا يعني فقط السلطة التنفيذية، بل تشمل جميع المؤسسات الدستورية، من خلال ربطها بشبكة عنكبوتية تسمح بالتوزيع الإلكتروني والتدفق الفوري والدقيق للمعلومات، وذلك في إطار احترام مبدأ الفصل بين السلطات والاختصاص الدستوري لكل مؤسسة.

ومن هنا، لا يمكن المقارنة بين عصره المؤسسات الدستورية وسرعة التطور التي حققتها الثورة العلمية والتكنولوجية القائمة على تقنية التشفير الإلكتروني لحماية المواقع الرسمية في الدولة من القرصنة..

الكلمات المفتاحية: التقدم التكنولوجي؛ المؤسسات الدستورية؛ الجزائر

Abstract:

This research paper aims to reveal the extent of the impact of technological progress in structuring all constitutional institutions electronically; after merging them with electronic means; they

*بوجرانة براهيم

automatically turn into the so-called e-government, However; the term e-government does not mean only the executive authority, but includes all constitutional institutions; by linking them to a spider network that allows electronic distribution and instant and accurate flow of information; within the framework of respecting the principle of separation of powers and the constitutional jurisdiction of each institution.

Hence; it is not possible to compare between the modernization of Constitutional institutions with the speed of development achieved by the scientific and technological revolution; based on electronic encryption; technology to protect official websites in the country from piracy.

key words: Technological Progress; Constitutional institutions; Algeria

مقدّمة:

المؤسسات الدستورية، بعد دمجها بوسائل الكترونية وإدخال التكنولوجيا عليها، تقوم أو تبدأ على فرضية التقدم التكنولوجي، لتدفق المعلومات الإلكترونية، بشكل حتمي، بغية مساندة الركب، للانتقال من حكومة تقليدية كلاسيكية إلى حكومة إلكترونية، من أجل تحسين مستويات الأداء التنظيمي والعمل الوظيفي ورفع الكفاءة وتطوير أساليب عمل المؤسسات الدستورية، من خلال الانتقال من العمل الشخصي التقليدي إلى العمل الحكومي الإلكتروني لجميع التغيرات السريعة والتميزة، لذلك ظهرت وطرأت عدة مفاهيم ومصطلحات جديدة على هذا المصطلح حسب الاتجاهات الفكرية المختلفة للباحثين وحسب الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث، ألا وهو مصطلح الحكومة الإلكترونية، التي لا يقصد بها السلطة التنفيذية فقط بل تشمل كافة المؤسسات الدستورية للدولة والسلطات المتفرعة عنها وخاصة السلطة التشريعية، وكذا السلطة القضائية، (جيلالي، 2009، صفحة 234)، والتي بدورها تخضع للدستور باعتباره القانون الأعلى في الدولة، وهو المرجع الأساسي في وجود هذه السلطات، ومنها تستوحي شرعيتها، باستخدام برمجيات التكنولوجيا الحديثة والتدفق الفوري والدقيق للمعلومات والتوزيع الإلكتروني فيما بينها من خلال زيادة فعاليتها وأدائها بما يحقق المصلحة العامة، فهي تهدف إلى إتاحة كافة المعلومات والخدمات الحكومية و تعزيز وتطوير التعاون الإلكتروني بين مؤسسة المؤسسات وما يتفرع عنها، في ظل احترام مبدأ الفصل بين السلطات ومجال اختصاص كل مؤسسة، عملاً بالإطار المخول لها دستورياً، رغم كل هذا، فإن تطبيق

نظام الحكومة الإلكترونية يواجه العديد من المعوقات، التي تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود، من أمن للتقنية الحديثة وحماية المواقع الرسمية في الدولة من الجرائم الإلكترونية (القرصنة و الاختراق والتخريب)، وفق تطورات المجتمع والمؤسسات الدستورية للدولة مع ضرورة المحافظة على هاته الأخيرة، (وليد، 2014، صفحة 79) ومن هنا يمكن التطرق إلى الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية كمبحث أول وما يتفرع عنها من مفهوم ضيق وآخر واسع وشرح بعض المصطلحات كمطلب أول، ونظام التوزيع الإلكتروني بين المؤسسات الدستورية كمطلب ثان، تم التطرق إلى المبحث الثاني المعنون بمظاهر التقدم التكنولوجي على المؤسسات الدستورية ومنه يتفرع إلى مطلبين، الأول مدى تأثير نظام التقدم التكنولوجي على مبدأ الفصل بين السلطات، ونظام تقنية التشفير الإلكتروني من أجل حماية أسرار الدولة كمطلب ثان.

بناء على ما تقدم ذكره، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التقدم التكنولوجي على تطور المؤسسات الدستورية بالجزائر؟ وما مدى تأثير التوزيع الإلكتروني على مبدأ الفصل بين السلطات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة أعلاه اتبعنا المنهجين الوصفي والتحليلي من أجل معالجة مختلف التعاريف والمصطلحات المتعلقة بالموضوع.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية

لقد تباينت آراء الباحثين في كل المجالات حول الحكومة الإلكترونية بسبب حدة الموضوع والزواية التي ينظر منها كل باحث، إلا أننا سنحاول أن نستعرض بعض التعريفات والتعريجات على بعض المصطلحات لتقريب المفهوم أكثر لهذه الظاهرة التي أصبحت حقيقة وواقعية بعد دمج المؤسسات الدستورية بوسائل إلكترونية، وبمقتضاها تم التوزيع الإلكتروني والتعاون المؤسساتي الكامل والدقيق للمعلومات.

المطلب الأول: المقصود بالحكومة الإلكترونية

رغم حداثة مصطلح الحكومة الإلكترونية إلا أن بعض الفقهاء الغربيين وخاصة الكتاب الإنجليز طرحوا لها مفهومين مفهوم واسع ومفهوم ضيق. (جيلالي، 2009، صفحة 234)

الفرع الأول: المفهوم الضيق للحكومة الإلكترونية

قبل التطرق إلى مفهوم الحكومة الإلكترونية يمكن توضيح بعض المصطلحات: أن الحكومة الإلكترونية تتألف من شطرين الحكومة والإلكترونية:

أولاً: الحكومة

يقصد باصطلاح الحكومة التي تندرج تحت المعيار العضوي الذي يعني بالحكومة كعضو أو هيئة تمارس طبقا للدستور والقوانين النافذة اختصاصات محددة، ووفقا لهذا المعيار يأخذ لفظ الحكومة عدة معان: (ديدان، 2019، صفحة 123)، منها:

أنها مؤسسة تنفيذية متضامنة تحت قيادة الوزير الأول مسؤولة جماعية أمام البرلمان، (بوقفة، 2016، صفحة 191)، أو هي تمثل السلطة التنفيذية وحدها، على اعتبار أن هذه السلطة التنفيذية هي التي تجسد الدولة والسلطة السياسية أمام جمهور الأفراد بحكم نشاطها اليومي مع الأفراد. (ديدان، 2019، صفحة 123)، حيث يعرف عنها أنها تدل على السلطة التنفيذية وحدها، أي السلطة التي تقوم بالسهر على تنفيذ القوانين وتسيير وإدارة المرافق العامة. (جاب الله، 2013، صفحة 156)، أو هي أيضا الجهة التي تتولى الحكم في الدولة، وتمتلك السلطات الثلاث الآتية: السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما يعبر عنها بنظام الحكم في الدولة أو طرق ممارسة الحكم واستخدام السلطات التي تمثل الحكومة التقليدية أو الكلاسيكية، (بوراس، 2020، صفحة 941)، كما قد تكون الهيئة الحاكمة أي جميع السلطات العامة في الدولة، وتعني ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة ومن ثم يكون المقصود منها نظام الحكم في الدولة أي طريقة استخدام السلطة وممارسة الحكم. (الشايب، 2008-2009، صفحة ص ز)، فهو الجهاز الذي تمارس من خلاله الدولة وظائفها العامة أو ما يعبر عنه في الكثير من الأحيان بالكيان التنظيمي للسلطة التنفيذية، وبالتالي هي التي تتمتع بوظائف تخولها لها السلطة التشريعية، من خلال تنفيذ السياسة العامة التي تعتبر اليه من آليات رقابة البرلمان لأعمال الحكومة عبر أجهزتها التنظيمية، وتأخذ صلاحياتها من سلطات الدولة. (الشايب، 2008-2009، صفحة ص ز).

المعنى الواسع: الحكومة هي مجموع الهيئات الحاكمة التي تدير أمور الدولة، فتشمل الحكومة مجموع السلطات العامة الحاكمة الثلاثة. (ديدان، 2019، صفحة 123).

ثانيا: الإلكترونية

غالبا ما يأخذ مصطلح التكنولوجيا طابعا إلكترونيا للمؤسسات الدستورية ، التي تتضمن جانبين أساسيين هما جانب مادي يشمل الآلات والأجهزة العلمية والتقنية في مختلف المجالات (سهبان أحمد، 2019، صفحة 318)، وجانب المعرفة القانونية المستوحى من تجارب سن التشريعات وتنفيذها وتطبيقها، بالاعتماد على التقنيات التي تحتوي على ما هو رقمي أو مغناطيسي أو لاسلكي أو بصري أو كهرومغناطيسي. (مختاري، 2018-2019، صفحة 18)، بعد

إدخال الطابع الإلكتروني على الحكومة التقليدية، تكون القاعدة الأساسية لنموذج الحكومة الإلكترونية. (بوراس، 2020، الصفحات 941-942)، هو استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحرير حركة المعلومات والخدمات من أجل التغلب على القيود والعوائق المادية الموجودة في الأوراق والأنظمة التقليدية. (يوسفي، 2011، صفحة 141)، بحيث لا يقتصر مفهومها على تطور الأسلحة الفتاكة فقط، بل التطور الإلكتروني هو الذي يضمن الاستفادة من تراكمات المعرفة والتقدم التقني وتحسين مستويات الإتاحة وتفعيل الأساليب. (بن الزين و صالح، 2020، صفحة 32)، من فكر جديد متميز له أبعاد إدارية اجتماعية وسياسية يعيد صياغة كافة المعاملات والأساليب التفاعلية، التي تحقق في تطبيقها رفع للكفاءة وتعزيز الفعالية في أداء القطاع الحكومي (بن الزين و صالح، 2020، صفحة 32).

ومن هنا يمكن التمييز بين الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية:

حسبما يرى البعض من المفكرين والمهتمين في مجال العلوم الإدارية بأن العلاقة بين الإدارة والحكومة الإلكترونية هي علاقة تكاملية بحجة أنه لا حكومة من دون إدارة، ومنه فحسب وجهة نظرهم لا توجد هناك حكومة إلكترونية من دون إدارة إلكترونية، (غال، 2014-2015، الصفحات 19-20)، لكنها في الحقيقة طريقة جديدة ومتطورة، وثورة تقنية معلوماتية قادت إلى نقله نوعية في تقدم المؤسسات الدستورية عن طريق استخدام شبكة الانترنت وأجهزة الحاسوب الآلي بدلا من الأسلوب التقليدي الورقي. (وقنوني و عبدالكريم، 2020، صفحة 31)، حيث تشير الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الأمم المتحدة إلى "استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل شبكة ربط الاتصالات الخارجية، مواقع الانترنت ونظم الحاسب الآلي بواسطة الجهات الحكومية، ومن ثم فإن تبني الحكومة الإلكترونية يؤثر على العلاقة الأساسية بين الجهات الحكومية. (وقنوني و عبدالكريم، 2020، صفحة 31)، وبالتالي فإن تبني الحكومة الإلكترونية يؤثر على العلاقة الأساسية بين المؤسسات الدستورية، وعليه فإن الإدارة الإلكترونية هي الخطوة السابقة لتطبيقها على الجهات الحكومية. (العيداني، 2019-2020، صفحة 19).

ومع ذلك، فإنه يقصد بالحكومة الإلكترونية: بأنها نسق اتصالي معلوماتي في شكل برمجيات تتشكل من أدوات إلكترونية تتيح المرور الإلكتروني للمعلومات والقرارات ومشاريع القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية ووسائل الرقابة المختلفة بشكل أفقي أو عمودي فيما بين المؤسسات الدستورية للدولة. (جيلالي، 2009، صفحة 235)، حيث يرى فريد النجار:

أنها تطبيقات للتكنولوجيات الحديثة للاتصال، لتحسين عمليات الحكومة بمعنى إعادة هندسة الخدمات باستخدام التكنولوجيا عبر الانترنت وهي ما يعتبرها البعض قلب الحكومة الإلكترونية. (يوسفي، 2011، صفحة 141). علاوة على ذلك، فإن الإدارة الإلكترونية هي جزء من الحكومة الإلكترونية أين يجب إدخال التطبيقات التقنية على الإدارة أولا والانتقال من عملية التعامل والعمل بالأوراق إلى طريقة أكثر تطورا تأخذ في شكلها الطابع الإلكتروني. (غاليم، 2014-2015، الصفحات 19-20)

الفرع الثاني: المفهوم الواسع للحكومة الإلكترونية

وقد تم تعريف الحكومة الإلكترونية من طرف الإتحاد الأوروبي على أنها: استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC) في الإدارات العمومية مقترنة بتغيرات على مستوى التنظيم وتجديد مهارات الموظفين، وذلك لتحسين نوعية الخدمات العامة وتعزيز مسار الديمقراطية ودعم السياسات العامة. (يوسفي، 2011، صفحة 141).

وتعرف أيضا: بأنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية بوسائل إلكترونية وبسرعة ودقة فائقة من خلال موقع بوابة الحكومة الإلكترونية على شبكة الانترنت. (يوسفي، 2011، صفحة 141)، كما أنها تعتبر النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية أي التقليدية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الإلكترونية وأنظمة المعلوماتية، في حين تحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة. (صكري و حلاب، 2017، صفحة 68)، بل إن الوظائف الجديدة تعتمد على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لكل مؤسسات الدولة وكأسلوب حديث في التعامل مع الجميع. (غاليم، 2014-2015، صفحة 16). من أجل تطوير نظام جديد لإدارة شؤون الدولة يتسم بالدقة والموضوعية ويخضع لمقاييس آلية أكثر منها إنسانية، توفر التقنية اللازمة للوصول لخدمات الحكومة الإلكترونية مثل أجهزة الحاسب ومفاتيح الإدخال وغيرها". (بزاز، 2018، صفحة 171)

وبناء على ما تقدم، يتضح لنا أنه من الصعب إيجاد تعريف واحد ودقيق ومحدد للحكومة الإلكترونية، حيث تختلف التعريفات باختلاف التطبيقات والتوجهات، وحتى المشارب الفكرية للباحثين. (بوراس، 2020، صفحة 943)، ويمكن القول بأن الحكومة حسب المعيار الموضوعي، فتعني كيفية إسناد السلطة السياسية وأسلوب ممارستها. (ديدان، 2019، صفحة 124)،

بالوسائل الإلكترونية، والتي تشمل بالطبيعة الإدارة الإلكترونية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الحكومة الإلكترونية.

المطلب الثاني: إدراج متطلبات الحكومة الإلكترونية وأثرها على المؤسسات الدستورية بعد إدخال جميع الوسائل الإلكترونية بكافة أنواعها على الحكومة التقليدية، أصبح الاتجاه نحو الحكومة الإلكترونية ضروريا لتنفيذ متطلبات الحكومة الإلكترونية كفرع أول، مع مدى تأثر المؤسسات الدستورية بنظام التوزيع الإلكتروني كفرع ثان.

الفرع الأول: متطلبات الحكومة الإلكترونية محتوى الفرع الأول.

من بين متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية ما يلي:

المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

تتكون البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من العناصر التالية:

المكونات المادية: تشكل الحواسيب الأساس المادي للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

البرمجيات: تتألف البرمجيات من تعليمات مبرمجة ومفصلة بهدف السيطرة والتنسيق على مكونات الأجهزة المادية في نظام المعلومات.

البوابة الإلكترونية: توجد على مستوى الدولة بوابة إلكترونية خاصة لكل وزارة، أو لكل قطاع أو من قبل هيئة معينة على مستوى السلطات الثلاث. (الشايب، 2008-2009، صفحة ص ز).

شبكات الاتصال: إن المقصود بشبكات الاتصال هي مجموعة من الكمبيوترات لها القدرة على تبادل البيانات فيما بينها بواسطة خطوط الاتصال وهناك عدة أنواع للشبكات أهمها:

شبكة الانترنت (Intranet): احتلت شبكة الإنترنت مكانا مهما للغاية في عالم الاتصالات كما تعد الأداة المشغلة لمفهوم الحكومة الإلكترونية

شبكة الانترنت (Intranet): مصطلح انترنت يطلق على "الشبكة الداخلية" مثلا تم إنشاء شبكة داخلية (الانترنيت) من خلال ربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة ببعضها البعض.

(زعزوعة و بن قلة، 2021، صفحة 100).

شبكة الإكسترنات (Extra net): شبكة الإكسترنات هي شبكة مكونة من مجموعة شبكات إنترانت ترتبط معا ببعضها عن طريق الانترنت.

قاعدة البيانات: هي مجموعة من البيانات أو المعلومات المترابطة والمخزنة في أجهزة تخزين البيانات، ويمكن إضافة وتعديل وتحديث قاعدة البيانات باستمرار. (طرشي، عبو، و بوفليح،

2019، الصفحات 97-98).

متطلبات فنية: إعادة هيكلة عمل المؤسسات الدستورية، بتحويل مختلف أعمال الحكومة التقليدية للنظام الرقمي وذلك من خلال عدة أمور، لتحديد علاقة وتداخل الإجراءات بين السلطات، مع حذف الإجراءات التي لا تتماشى مع الأسلوب الجديد، لنشر تفاصيل الإجراءات الجديدة على موقع الانترنت. (بوراس، 2020، صفحة 949)

الدعم الإداري: حيث تشكل قناعة واهتمام ومساندة الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات كافة، أحد العوامل المساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية. (نافع و شعباني، 2020، صفحة 783)

متطلبات تكنولوجية: يتطلب نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية توفير تكنولوجيا المعلومات الداعمة لها، والتي تتطلب بدورها توفير البنى التحتية، وتمثل هذه البنية أساسا في توفير التكنولوجيا الملائمة، بناء نظام معلومات متطور لتطوير شبكة الاتصال. (بوراس، 2020، صفحة 949)

متطلبات تقنية:

-تكوين البنية التحتية المعلوماتية: وتمثل مجموعة المكونات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المشروع.

-مرونة التنظيم لتحقيق المتطلبات التقنية،

-تحتاج المتطلبات التقنية إلى تغييرات في الهيكل التنظيمي لتحقيقها مثل إعادة هندسة الوظائف والانتقال إلى التنظيم المصفوفي ليتم التوافق مع متطلبات العمل الإلكتروني وإعادة هيكلة وتصميم العمليات الأساسية.

-استخدام الشبكة الدولية للمعلومات، غياب المعايير الخاصة بالاتصالات واستخدام المعلومات، البرمجيات الحاسوبية والاعتماد على التقنية. (صكري و حلاب، 2017، صفحة 75).

-إصدار التشريعات المسيرة للتطور الإلكتروني: مثل عملية التصديق الإلكتروني والإصدار الإلكتروني.

-إصدار التشريعات الخاصة بتجريم الانتهاكات والجرائم الإلكترونية: فالأمن السيبراني هو عامل أساسي في التحول إلى الحكومة الإلكترونية، ونحتاج تدابير الأمن إلى أن يتم إدراجها إستراتيجيا أثناء مرحلة التصميم للانتقال إلى الحكومة الإلكترونية، بناء الشبكة الحكومية الداخلية "الإنترنت" التي تربط جميع النشاطات الكبرى للمؤسسات الدستورية، فقد تمت فهرسة وتبويب وبرمجة المعلومات المتعلقة بمختلف الهيئات العليا التابعة للدولة والقطاعات

الوزارية والمؤسسات الحكومية الأخرى، فالحكومة الإلكترونية تعني أن يتم جعل جميع إدارات المؤسسات الدستورية تتكامل مع بعضها البعض وتقوم بالوظائف والخدمات المختلفة والمسندة لكل سلطة في إطار التعاون والتكامل والانسجام، وعليه فإن خدمة الموقع الإلكتروني للبوابة هي بمثابة خدمة متطورة تقودنا من خلالها إلى حقيقة تطبيق الدولة للنظام الكامل للحكومة الإلكترونية. (الشايب، 2008-2009، صفحة ص و).

متطلبات دولة القانون: تعترف النظرية الليبرالية للقانون بمبدأ الفصل بين السلطات، غير أنها تفرض الفصل بين السلطات الثلاث للدولة، السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب والسلطة التنفيذية ممثلة من الحكومة المختارة من بين المنتخبين المنتمين لحزب حائز على الأغلبية والسلطة القضائية التي تصدر أحكامها بشكل مستقل عن باقي السلطات وباسم الشعب الذي تحكمه. (جيلالي، 2009، صفحة 121).

متطلبات قانونية: تشمل على مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة لعمل الحكومة الإلكترونية وتقنين هذا المجال من أجل ضمان حقوق والتزامات جميع الأطراف المتعاملة في نظام الحكومة الإلكترونية، وهذا من شأنه أن يضيف المشروعية والمصادقية على كافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

متطلبات تشريعية: لإنجاح الحكومة الإلكترونية فإن الأمر يتطلب الاعتراف بعملياتها تشريعياً، وتحديد متطلبات تطبيقاته، والسماح بأطر التعاون بين المؤسسات، (نافع و شعباني، 2020، صفحة 783) الدستورية.

متطلبات سياسية: أي وجود إرادة سياسية من طرف المسؤولين والتزامهم بالجهود الرامية إلى التحول نحو الحكومة الإلكترونية من خلال التمويل والدعم والمتابعة المستمرة. (زان، 2018، الصفحات 54-55)

متطلبات مالية: باعتبار مشروع الحكومة الإلكترونية من أضخم المشروعات التي تنفذ داخل الدولة، فإن تطبيق هذه الاستثمارات الضخمة في مجال البنية التحتية التكنولوجية يحتاج إلى تمويل من طرف مؤسسة المؤسسات.

متطلبات بشرية: حيث يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي للحكومة الإلكترونية. وبالتالي فإن الاهتمام بمجال تطوير وتدريب الأفراد يعتبر أمراً ملحاً، وبالمقابل فإن الموظف العادي الذي يتوقع أن يستفيد أو يتعامل مع مشروع الحكومة الإلكترونية يجب أن يمتلك الكفاءة التقنية في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والإلمام بما توفره من فوائد وخدمات. (نافع و شعباني،

(2020، صفحة 783)، يتم من خلالها اتخاذ مبادرات تسهل إدارة الخدمة المدنية والاتصالات الداخلية مع موظفي الحكومة حتى يمكن جعل تقديم طلبات الوظائف الإلكترونية والبت فيها دون ورق في المكتب الإلكتروني. (بزاز، 2018، صفحة 171)

متطلبات التوزيع الإلكتروني: التوزيع الإلكتروني هو أحد متطلبات التكامل والانسجام بين المؤسسات الدستورية، مما يؤدي إلى ربطها بشبكة إلكترونية ناقلة للمعلومات وبديلا للعمل الشخصي التقليدي

الفرع الثاني: المؤسسات الدستورية ومدى تأثيرها بنظام التوزيع الإلكتروني

الدولة هي الأداة القانونية المثالية لتنظيم السلطة، والدستور هو الوسيلة لبقائها واستمرارها وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها، حيث تقوم كل وظيفة على سلطة مستقلة تمارس اختصاصاتها في حدود القانون، فتعهد الوظيفة التشريعية لسلطة تشريعية، والوظيفة التنفيذية للسلطة التنفيذية، والوظيفة القضائية لسلطة قضائية لها كل الصلاحيات لحل النزاعات وتوقيع الجزاءات (حاشي، 2009، صفحة 24)، ومع ذلك، فإن نظام التوزيع الإلكتروني يعمل بشكل يساعد ويوازي بين المؤسسات الدستورية، مع التطور في تقنية وقواعد القانون الدستوري، (بن مسعود، 2009، صفحة 103)، استخدمت الحكومة الإلكترونية هيكل شبكة الحكومة من أجل تنفيذ المعاملات التي تتطلب عبور مستويات إدارية مختلفة تتمثل في شكل التعامل الإلكتروني داخل أجهزة الدولة. (غال، 2014-2015، صفحة 20)، مع كل هذا يبقى العنصر البشري هو المحرك الرئيسي لنظام الحكومة الإلكترونية، ويمنح تقديم الخدمة بامتياز، في الواقع، نظام التوزيع الإلكتروني هو التوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة، حيث يؤدي إلى إتقان كل سلطة لعملها المنوط بها، الأمر الذي يحقق في نهاية المطاف حسن سير عمل جميع المؤسسات الدستورية، ومن هنا يمكننا أن نوضح نظام التوزيع الإلكتروني ومدى تأثيره على السلطات:

مدى تأثير نظام التوزيع الإلكتروني على عمل السلطة التشريعية: بعدما كانت في الجزائر تمثلها الجمعية الوطنية في ظل دستور 1963، والمجلس الشعبي الوطني في ظل دستور 1976، أدخل في دستور 1996 تعديل هام على الهيئة التشريعية، فأصبح للجزائر برلمان مشكل من غرفتين: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وهو ما أبقى عليه دستوري 2016 و2020م، (عيفا، 2017، صفحة 494)، كما تتيح الحكومة الإلكترونية للبرلمانيين إمكانية المناقشة الإلكترونية لمشروع القانون، وكذا التصويت الإلكتروني عليه، وهذا الأمر يسمح للنواب بحرية

أكبر في التدخل لإثراء مشاريع القوانين بالمقارنة مع التنظيم التقليدي المعمول به، والذي لا يمنح للنائب سوى مدة عشر دقائق لطرح تدخله. ومن أمثلتها مجلس الأمة (www.majliselouma.dz)، نحو وجود شبكة داخلية تربط بين أقسام المجلس الشعبي الوطني فيما بينها، أو بين الغرفتين في الميادين والمجالات التي يخصصها لهما الدستور، بحكم تركيبة الغرفة الثانية للبرلمان المكونة من شخصيات وكفاءات وطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية (الذين لهم من الحنكة والخبرة بما يكفي لتحسين العمل التشريعي) الأمر الذي من شأنه أن يمثل أحد دعائم النظام الديمقراطي في الجزائر ويساهم في استقرار الحكومة فحسب، إنما مرهون باستقرار جل مؤسسات الدولة كفواعل رسمية. (بلبريك، 2018، صفحة 126). وبالمقابل هناك شبكات اتصال داخلية تتكون من عدة أجهزة لها القدرة على تبادل البيانات فيما بينها بواسطة شبكة الانترنت التي تعد الأداة المشغلة لمفهوم الحكومة الإلكترونية، وفي هذا الصدد ترتبط كل سلطة مع أخرى بروابط إلكترونية تتمثل في نظام الإنترنت والإكسترنات وتوفر هذه الروابط النقل الإلكتروني لأعمال كل سلطة إلى السلطة المعنية بها على سبيل المثال الإرسال الإلكتروني لمشاريع القوانين إلى البرلمان وعند الموافقة يرسل القانون الموافق عليه إلى الحكومة قصد إصداره ونشره. (جيلالي، 2009، صفحة 235)، لأجل انتظام الإجراءات والعمليات السياسية ضمن ميكانيزم العمل المؤسسي. (الشايب، 2008-2009، صفحة ص و).

مدى تأثير نظام التوزيع الإلكتروني على عمل السلطة التنفيذية: بعد أن نص عليها دستور 1663، وتحولت إلى وظيفة تنفيذية في ظل دستور 1976م، وأعيد تسميتها إلى سلطة تنفيذية في دساتير 1989، 1996، 2016، 2020. (عيفا، 2017، صفحة 467)، يسمح نظام الحكومة الإلكترونية للحكومة التقليدية بالحصول على معرفة دقيقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك ليس فقط من زاوية تدقيق الإحصاءات ولكن أيضا من زاوية حصر الظواهر وتشريحها وإمكانية طرح فرضيات وحلول متعددة، فالجهاز التنفيذي له أن يختار منها الحل الأقل تكلفة والأكثر عقلانية دون أن يتأثر اختياره بدوافع ذاتية أو مؤثرات المحسوبة والانتهازية والعشائرية. (جيلالي، 2009، الصفحات 235-236)، ومن أمثلتها (www.joradp.dz)، وبوابة الوزير الأول (www.cg.gov.dz)

مدى تأثير نظام التوزيع الإلكتروني على عمل السلطة القضائية: نلاحظ أنه منذ دستور 1963 وكل الدساتير الموالية له دستور 1976 الذي كان يصف السلطة القضائية بالوظيفة

القضائية ثم استرجعت تسميتها بالسلطة في ظل دساتير 1989، 1996 و2016 و2020م. (عيفا، 2017، صفحة 502)، وبعد إدخال الوسائل الإلكترونية زاد من فعالية ومرودية السلطة القضائية ومن أمثلتها موقع وزارة العدل: (www.majustice.dz)، لكنه يوفر للسلطة المعلومات القانونية السارية المفعول ويجنبها عناء البحث عنها في أعداد لا متناهية من الجريدة الرسمية، كما يتيح للسلطة القضائية وضع تصنيف مستقر للاجتهاد القضائي بما يسمح به استعماله عند الحاجة، حيث يسمح هذا النظام للسلطة القضائية بالتخزين الجيد والدقيق والمضمون لكافة المعلومات القضائية ليس فقط من حيث تنظيم الصحف العدلية ولكن أيضا من حيث ترتيب الأرشيف القضائي. (جيلالي، 2009، صفحة 236) كما تم وضع شبكة اتصال داخلية تربط بين المحكمة العليا ومجالس الدولة والمجالس القضائية وأصبح المحامي بإمكانه الاطلاع إلكترونيا على منطوق قرار المحكمة العليا أو مجلس الدولة على مستوى المجلس القضائي وفكرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر تجد أساسها القانوني:

التشريع الدولي: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن التي تم المصادقة عليها من طرف الجزائر.

التشريع الداخلي: التي تطرقت إلى فكرة عصره مرفق العدالة نجد القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 01 نوفمبر 2015، جريدة رسمية رقم 06، الصادرة بتاريخ فيفري 2015، فالمادة الأولى منه نصت على وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل مع إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية. (زعزوعة و بن قلة، 2021، صفحة 107).

نظام الحكومة الإلكترونية لها أبعاد تتمثل في: البعد التكنولوجي والبعد البشري، القوانين الوضعية، وبالتالي تم العمل على ربط الشبكات الداخلية لكافة المؤسسات الدستورية بشبكة كبيرة تقع تحت تصرف الدولة.

الحكومة للحكومة: تزود أقسام أو وكالات الحكومة بالتعاون والاتصالات بصورة مباشرة وبقواعد بيانات حكومية هائلة للتأثير على الكفاءة والفعالية، وتشمل أيضا التبادل الداخلي للمعلومات والمعدات. (بزاز، 2018، صفحة 171)، حيث يتمثل دورها في التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية برسم سياسات وإستراتيجيات لتطوير أجهزتها وإعادة هيكلتها بما يتماشى مع متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية. (جاب الله، 2013، صفحة 157)،

المبحث الثاني: مظاهر التقدم التكنولوجي على المؤسسات الدستورية

تتجلى مظاهر التقدم التكنولوجي على المؤسسات الدستورية في تبني مبدأ الفصل بين السلطات ومدى تأثيرها بالحكومة الإلكترونية، وكذلك تقنية نظام التشفير الإلكتروني الذي يحيي أسرار الدولة ومواقعها الرسمية من الاختراق والقرصنة.

المطلب الأول: مدى تأثير التوزيع الإلكتروني على مبدأ الفصل بين السلطات

هناك فرق في الفصل ودرجة التعاون والتأثير التكنولوجي المتبادل بين السلطات علميا أو تقنيا نتيجة صعوبة تحقيق الفصل المطلق بين السلطات حتى في الأنظمة الدستورية التي تأخذ بالفصل المطلق، هذا من جهة، ومن ناحية أخرى يلاحظ من الناحية العملية أن هناك تداخل في الاختصاصات بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وهذا ما يفرض وجوب التسليم بحقيقة مفادها أن القواعد والضوابط والأفكار المبنية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات لتحديد اختصاصات البرلمان والحكومة، لم تعد صالحة ولا تتماشى ومستجدات العصر (بن مسعود، 2009، صفحة 103)،

الفرع الأول: الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات في الجزائر

تعود أولى بوادر مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الجزائري إلى بداية إرساء قواعد النظام في ميثاق حزب جبهة التحرير والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، ثم في نص المادة الثانية من الدستور المكتوب الأول في الجزائر والتي استمدتها عن المجلس الوطني للثورة في اجتماعه بطرابلس بليبيا بتاريخ 16 ديسمبر 1959 التي نصت بأن "الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية العناصر الأساسية لكل ديمقراطية هي القاعدة في المؤسسات الدستورية" إلا أن نص المادة لم يوضح معالم هذا الفصل وآليات تطبيقاته، فتخلى عنها المؤسس الدستوري بعد الاستقلال مباشرة مفضلا عنها نظرية وحدة السلطة، وانتهج الإيديولوجية. (حاج، 2014-2015، صفحة 3)، وأما فيما يخص دستوري 1989 و1996 فقد أخذ بالتعددية الحزبية والسياسية واعترف بوجود السلطات الثلاث، ولم يشيرا صراحة لمبدأ الفصل بين السلطات، ومع ذلك فإنه طرح نفسه بحددة في الحياة السياسية منذ التحول الجذري الذي عرفه النظام السياسي الجزائري في سنة 1989. (حاج، 2014-2015، صفحة 3) وأخيرا، تم الإفصاح عن مبدأ الفصل بين السلطات في ديباجة دستور 2016 و2020 "يكفل الدستور الفصل بين السلطات، والمادة 15 من دستور 2016م "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية (15، 2016)، وكذا في المادة 16 من دستور 2020م "تقوم الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي، والفصل بين السلطات، وضمنان

الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية (16، 2020). وبما أن أغلب الأنظمة السياسية المعاصرة تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، باعتباره من أهم ما يكفل الممارسة الديمقراطية، فهو أساس السياسة الليبرالية، لذلك اعتنقته الدساتير التي تأخذ بهذا النظام. (دايم، 2016-2017، الصفحات 4-5)، حيث لا تستقل السلطة بصفة مطلقة لمباشرة اختصاصها، فالفصل المطلق بين السلطات يتعارض ومفهوم المبدأ، بل يؤدي إلى عكس مقصودة، كما يعني المبدأ أن تراقب كل سلطة من الدولة السلطة الأخرى في أداؤها لوظيفتها المسندة إليها طبقا للدستور. (غريبي، 2016، صفحة 107)، مع تحديد صلاحيات السلطات والفصل بينها يجعل فصلا مرنا يتميز بالتعاون والتنسيق فيما بينها بحيث لا يمكن لأي منها من أن تؤدي مهمتها إلا في حدود التعاون مع السلطة الأخرى. (بلبريك، 2018، الصفحات 108-115). فسكون في ظل نظام برلماني أو حكومة أي نظام التعاون Collaboration. (ديدان، 2019، صفحة 116)، وفي هذا يقول ديفريجي إن النظام الأكثر شيوعا هو ليس نظام الفصل بين السلطات بل التعاون بينهما، ويقول أندرسون وديديز إن وظائف السلطات الثلاث امتزجت في التطبيق مما أدى إلى أن جميع السلطات تقدم مادة القانون وتدير وتساهم في القضاء مما يدل على أنه إلى جانب الموازنة يوجد تعاون مثالي بين السلطات. (الهيبي، 2007، صفحة 11)، حيث تقوم الدولة الحديثة على نوع من التوازن بن السلطات المختلفة داخل الدولة. هذا التوازن يقتضي أن تستقل كل سلطة عن الأخرى وأن تجد كل سلطة من جموع السلطات الأخرى. (الجمال، 2006، الصفحات 114-115).

الفرع الثاني: مدى تأثير التعاون الإلكتروني على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات

لعل ما يجسد متطلبات التكامل والانسجام بين السلطات ووسائل تأثير الحكومة الإلكترونية على مبدأ الفصل بين السلطات هو وجود ربط إلكتروني بينهما، وهو بالأساس يعتبر عامل مساعد لتطوير وتعزيز وظيفة النظام السياسي، وتعتبر من آليات التواصل في مجالات التعاون الإلكتروني بين المؤسسات الدستورية لتحد من تعسف العمل الشخصي من خلال تعزيز مبدأ إعادة بناء وهيكلية المؤسسات الدستورية، وإبراز دورها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و جعل كل سلطة تلعب الدور المنوط بها في حدود اختصاصها، ومن هنا يقضي بعدم تدخل سلطة في مهام سلطة أخرى، وليس بصورة مطلقة وإنما فصل نسبي يهدف إلى تحقيق التوازن بين السلطات عن طريق التعاون الإلكتروني والرقابة بينهم وتحديد مجالات تدخل كل منهم خاصة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، إذ ليس هناك ما يمنع من

وجود تعاون متبادل بين كل سلطة مع غيرها من السلطات الموجودة في الدولة. (دايم، 2016-2017، صفحة 2)، إلا أن هذه السلطات مرتبطة ببعضها البعض فيما بينها بكوا بل إلكترونية تسمح بالتدفق الفوري والدقيق للمعلومات. وفي هذا الصدد، يحل الاتصال الإلكتروني بين السلطات محل الاتصال الشخصي المعمول به في القانون الدستوري الكلاسيكي. (جيلالي، 2009، صفحة 234)، حيث نجد الدول التي أنشأت نظامها على أساس الفصل المرن بين السلطات مما يضمن التعاون الإلكتروني والتوازن بين السلطات، ويرى فقهاء القانون الدستوري أن فكرة التعاون الإلكتروني هي ثمرة يتم إنضاجها بفعل التوازن الذي يحققه حق الحل والمسؤولية الوزارية، ذلك أن التعاون التقليدي محكوم بالتداخل العضوي والوظيفي بين السلطات وخاصة منها التشريعية والتنفيذية، من خلال التأثير المتبادل بينهما، أما الفصل الجامد للسلطات ففحواه بقاء كل سلطة في انفصال عضوي ووظيفي عن السلطة الأخرى، فهو فصل تام نموذج النظام الرئاسي، الذي يقوم على توازن واستقلال السلطات الثلاث وشدة الفصل بينهما، كما يمكن تمييز الحكومة الإلكترونية عن الحكومة الكلاسيكية علما أن هذه الأخيرة لها الفصل التام بين السلطات في أداء الأعمال التخصيص على أساس وظيفي أو جغرافي أما إدارة الحكومة الإلكترونية مرنة تعتمد على فرق عمل مع وجود تنسيق مركزي، (شتوح، 2020، صفحة 53)، ومن هنا نجد أغلب الكتابات الغربية مع تأكيدها على اعتبار نظرية الفصل بين السلطات من المبادئ الرئيسية للقانون الدستوري، إلا أنها تفرق عادة بين نظرية الفصل بين السلطات أي التوزيع الصارم للصلاحيات بين مختلف الهيئات وبين النظام السائد لتوزيع الوظائف بين هيئات متعاونة فيما بينها هو السائد في الدولة المعاصرة، علما بأن نجاح الحكومة الإلكترونية في الجزائر يتطلب توفر الإرادة السياسية التي تترجم وضع سياسة واضحة ومحددة الأهداف وتعمل على وضع الآليات التي من شأنها توفر بنية شبكية ومعلوماتية سريعة وقوية وأمنة مقرونة بموارد بشرية لها رصيد معرفي في استخدام التقنيات الحديثة، أي ضرورة امتلاك سياسة واستراتيجية واضحتين للمعلوماتية والاتصالات في الجزائر، كونها تستند إلى كل الجهود والمشاريع الحالية والمستقبلية، والعمل على إيجاد هيئات مستقلة للمعلومات وتكنولوجياته وضرورة بلورة رؤية ومنهجية واضحة لمشروع الحكومة الإلكترونية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الواقع الجزائري ومتطلباته. (علجة، 2010، صفحة 198)، بعد تبنيه لمبدأ الفصل بين السلطات فقد أقام المشرع الدستوري الجزائري مجالات واسعة للتعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، كما منح لكل سلطة وسائل تؤثر بها على نظيرتها، الأمر الذي من

شأنه تحقيق التوازن بينهما. (بقشيش و بن نعيجة، 2018، صفحة 3)، بحيث تخضع عمل هذه السلطة لبرمجيات تحدد سلفا مجال اختصاص كل سلطة في إطار مبدأ الفصل بين السلطات. (جيلالي، 2009، صفحة 234). لكن التطور اللاحق سواء في إنجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية اتجه إلى إعمال التعاون بين السلطات دون فصل مطلق حتى لا يعيق العمل الدولي. (حاشي، 2009، صفحة 24)، كالتعاون الإيجابي المثمر بين المؤسسات الدستورية يكمن في ربطها بكوابل إلكترونية ناقلة للمعلومات (بن مسعود، 2009، صفحة 103)، بهدف تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية المختلفة وتبادل المعلومات والبيانات فيما بينها مما يؤدي إلى زيادة الفاعلية في تحقيق الأهداف الحكومية، من خلال انسياب البيانات من مصادرها المختلفة إلى أجهزة الدولة المختلفة، وتحقيق الإمداد الفوري والمتجدد لكل أنواع المعلومات (بزاز، 2018، صفحة 172).

المطلب الثاني: استخدام تقنية التشفير الإلكتروني لحماية أسرار الدولة

أدت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات المعاصرة إلى تدفق المعلومات إلكترونيا، حيث فتحت أبوابا جديدة لانتهاك المواقع الحكومية، من خلال الجرائم الإلكترونية المرتكبة، لكنها تعتبر أساليب غير مشروعة، لذلك يتم استخدام تقنية التشفير الإلكتروني، حفاظا على أسرار الدولة من القرصنة.

الفرع الأول: المؤسسات الدستورية ونظام تقنية التشفير الإلكتروني

من أهم الأسس التي يقوم عليها مشروع الحكومة الإلكترونية هو الاستمرارية والسرية والأمن، فلو حدث أي خلل بالجانب الأمني لانعدمت السرية والأمان.. (غال، 2014-2015، صفحة 36)، وفي هذا الصدد يحل الاتصال الإلكتروني بين السلطات محل الاتصال الشخصي المعمول به في القانون الدستوري الكلاسيكي وتكون مفاتيح الاتصال سرية ومحمية من كافة أشكال القرصنة المعلوماتية وتكون في عهدة وتحت مسؤولية كل سلطة وتتغير شفرة الدخول إلى الشبكة البينية مع تغير السلطات عقب تجديد العهدة الانتخابية حيث لكل عهدة انتخابية رئاسية أو نيابية أو محلية شفرتها الخاصة بها. (جيلالي، 2009، صفحة 234)، لكنها تعمل على تجريم كل الأفعال الماسة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال المتضمنة القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وهذا من خلال دراسة الإجرام الإلكتروني وعلاقته بعرقلة تجسيد الحكومة الإلكترونية. (العيداني، 2019-2020، صفحة 137)، ويتم هذا التوزيع في شكل برنامج مشفر يتحكم كل مسؤول بمفتاحه السري،

لذلك سيكون التوزيع في شكل عمودي إذا كانت السلطات على مستوى واحد من المسؤولية ويتعلق هذا التوزيع بسلطات كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، حيث يعتبر مشروع حماية الحكومة الإلكترونية من القرصنة للولوج داخل المواقع الحكومية من أكبر المشاريع التي تتطلب وجود رؤية وإستراتيجية شاملة وأهدافا قابلة للتحقيق في المستقبل وللتصدي للإجرام الإلكتروني هناك برامج رقمية مخصصة للحماية مثل: البصمة الإلكترونية، البطاقة الذكية، أنظمة المعلومات الجغرافية، فالمؤسسة التي تحوز على أحد هذه البرامج سيكون بمقدورها تحقيق ما يسمى بالموثوقية الإلكترونية، والسير قدما في مكافحة الجريمة الإلكترونية بفعالية أكثر ضمن منظومة الحكومة الإلكترونية. (نافع و شعباني، 2020، صفحة 787)، إذا تم اختراق موقع من مواقع الحكومة الإلكترونية بشكل كلي أو جزئي سيؤدي بالتالي إلى توقف الموقع، لأنه لا يكفي لحماية نظام الحكومة الإلكترونية تجريم بعض الأعمال العدوانية أو الضارة التي تقع في مجال نظام تقنية المعلومات ووضع العقوبات الرادعة لها، وإنما يلزم وضع نظام وقائي متكامل يهدف إلى تأمين شبكة المعلومات والحيلولة دون وقوع الجرائم الإلكترونية، لأن هذه الجرائم تعد أسهل اقترافا من الجرائم العادية كونها ترتكب دون الحاجة لبذل جهد كبير أو التنقل. (نافع و شعباني، 2020، صفحة 786)، وتطوير آلية العمل ومواكبة التطورات، إضافة لتجاوز مشاكل العمل اليومية مع وجود بنية تحتية معلوماتية آمنة وقوية ومتوافقة في ما بينها.

لذا أصبحت الأجهزة الحكومية المتعددة تبحث عن سبل تحديد معالم الانتقال إلى النمط الإلكتروني الجديد والعمل بشكل مشترك وموحد، يجمع كل مهامها وكذا جميع الأعمال التي تربط بعضها ببعض والتي تتشكل بتطبيق الحكومة الإلكترونية، مما يمكن هذه الأجهزة الحكومية من تحديد رؤية مشتركة توضح الإستراتيجية العامة للدولة حول مشروع التحول العمل الإلكتروني

جرائم الإعلام الآلي: كل فعل تتجه إرادته فاعله عن طريق الاستعانة بأنظمة معلوماتية للحصول على مزية أو فائدة أو الاطلاع على أسرار محمية أو استغلال المعطيات الرقمية للمساس بأمن الدولة. (جيلالي، 2009، صفحة 238).

الفرع الثاني: حماية أسرار الدولة من الجرائم الإلكترونية

أسرار الدولة تكون مضمونة وسرية كعمل بديل للعمل الشخصي التقليدي (بن مسعود، 2009، صفحة 103)، لذلك، فإن جميع الإجراءات الحكومية مهددة بعملية الاختراق والقرصنة، حيث تعد من الجرائم الإلكترونية، ومن بين الجرائم الإلكترونية:

-التجسس الإلكتروني: يعد هذا النوع من الجرائم من الأنواع التي تتم بين الحكومات وليس الأفراد، إذ تستعين الحكومات بمجرمين معلوماتيين لاستفاء معلومات عن الدول المنافسة لها (مقدم و مقناني، 2020، صفحة 144)، وتتخذ وسائل التجسس التقني والمعلوماتي عدة أشكال، منها ما يتم عبر التجسس والتصنت على المعلومات الصادرة من أجهزة الحواسيب، أو الصادرة عن المحطات، والهواتف المحمولة، وغيرها من وسائل التجسس المعلوماتي ذات الطابع القديم أو الحديث. (حمدان و خينش، 2018، الصفحات 23-24). ويستنتج من أن التجسس الإلكتروني، وبالرغم من تصنيفه ضمن الجرائم المعلوماتية إلا أن الحكومات تتنافس لابتكار أفضل برامج التجسس الرقمي، وتتعاون مع المجرمين المعلوماتيين من ذوي القدرات التقنية الكبيرة لتصميمها، ولاكتشاف الثغرات الأمنية في نظمها، وهو ما يعني الاعتماد على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، خاصة في ظل المجتمعات المعلوماتية التي تسعى لتحقيق السبق العسكري والعلمي والسيطرة على الثروات. (مقدم و مقناني، 2020، صفحة 144).

الاختراق الإلكتروني: وهي عبارة عن إنشاء نظام أو برنامج إلكتروني يهدف إلى استغلال الخصم وتدميره، إضافة إلى إفساد نظامه الحاسوبي والآلي، وذلك بهدف التقدم عليه أمنيا وعسكريا واقتصاديا وسياسيا، وقد تكون هذه المواجهة على المستوى الفردي، أو المؤسسي، أو على الدول، ويتم توزيع الفيروسات التقنية في البيئات المعلوماتية وذلك بغية تعطيل الوصول المعلوماتي للضحية.

القرصنة الإلكترونية: تعتبر القرصنة من أضعف وأشمل الأسلحة الإلكترونية المستخدمة عبر الفضاء الرقمي يشتمل هذا السلاح على غالبية وسائل الصراع الإلكتروني في يومنا هذا، تمكنهم من اقتحام مختلف الوسائل الاتصالية، والنظم التكنولوجية، (حمدان و خينش، 2018، الصفحات 23-24).

كما يمكن العمل على نشر الوعي لدى الموظفين بأهمية الحكومة الإلكترونية والوعي بمنافعها، كما يطلق على هؤلاء الأشخاص المؤهلين للعمل الحاسوبي والإلكتروني في عالم البرمجيات والإلكترونيات، (حمدان و خينش، 2018، الصفحات 23-24)، وتوفير البنية التحتية الضرورية لإقامة الحكومة الإلكترونية خاصة ما يتعلق بشبكات وتقنيات الاتصال والمعلومات

وربط مؤسسات الدولة المختلفة بشبكة اتصالات واسعة وأن توفر الهياكل التي تتميز بالمرونة والعمل على توفير الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة لإنجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية. (علجة، 2010، صفحة 199)، وفق الإطار الإجرائي والوقائي المعمول به لدى الدول المتقدمة تكنولوجيا، من الضروري التحسين المستمر لأساليب الحماية وتطويرها، من أجل التغلب على الهجوم التي قد تتعرض له الحكومة الإلكترونية، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة بالإضافة إلى الاستفادة من الأخطاء السابقة و عرض واقع الجرائم الإلكترونية، وذلك بتسخير جميع الجهود الرامية إلى مكافحة أحد تحديات العصر، لذا أصبح من الضروري حماية الهيكل الإلكتروني وحكومي من المعطلين وجماعة التخريب كما يجب عدم الاستهانة بمسؤوليات الأمن المعلوماتي في الدولة وأجهزتها الحكومية، واعتبارها مسؤولية من مسؤوليات الحكومة، خصوصا أن التقنيات والأساليب التي يمكن أن يعتمد عليها المخربون من أجل إلحاق الأذى بالحكومة الإلكترونية متعددة ومتنوعة. (نافع و شعباني، 2020، صفحة 784) أمن المعلومات الإلكترونية على أنه: العمليات التي تؤمن المعلومات السرية من أي اختراقات أمنية محتملة، فالمعلومات هي الكنز الثمين الذي يتوجب على أية دولة في العالم حمايته من أية مخاطر داخلية أو خارجية. (حمدان و خينش، 2018، صفحة 25)، ويمكن تبادل المعلومات عن طريق:

البريد الإلكتروني: الذي عرفه جانب من الفقه بأنه: "طريقة تسمح بتبادل الرسائل المكتوبة بين الأجهزة المتصلة بشبكة المعلومات، ثم إن التعامل مع الرسالة الإلكترونية لا يختلف عن التعامل مع الرسالة الورقية، إذ بمقدور المستخدم أن يطرحها جانبا أو يرد عليها أو ينقلها إلى شخص آخر أو يقوم بحفظها في ملف خاص، كما تكمن أهمية البريد الإلكتروني في سرعته، وقلة تكاليفه وسهولة نشره، فهو أكثر خدمات شبكة الانترنت شيوعا واستخداما، ولكن من المسائل المهمة المتعلقة به، كيفية المحافظة على سريته، وبالخصوص عالجت نظم البريد الإلكتروني بابتكار برامج تشفير خاصة، لا يمكن الاطلاع على أي رسالة Message إلا من يعرف تلك الشفرة، وأشهرها، البرنامج المعروف باسم البريد بالغ السرية privacy enhanced mail، وبرنامج سري جدا pretty good privacy، وهو أكثر برامج تشفير البريد شيوعا في أمريكا وأوربا، ولما كان تشفير البريد الإلكتروني يتم اختراقه وفك شفرة رموزه، من دون أن يكون لدى المخترق في معظم الأحيان، القدرة على الوصول إلى معدات متطورة تكنولوجيا، أو أجهزة تجسس أو برامج خاصة بالقرصنة، استخدام كلمة السر لكل مؤسسة دستورية يكون معقدا، بحيث يشمل الأرقام والأحرف والرموز يصعب اقتحام الموقع و فك رمزه السري، ولذا ينصح موقع

سابر ارابز Cyber Arabs، باستخدام كلمة سر لا تحتوي على معلومات شخصية، بل تتألف من مجموعة من الأرقام والأحرف والرموز الخاصة. (رجال، 2021، الصفحات 523-525)، لهذا السبب، اعتمدت المؤسسات الدستورية تقنية التشفير لحماية مواقعها الرسمية من القرصنة، وعليه، فالتشفير بكل بساطة نص غير مفهوم إلا من قبل المرسل والمستلم، ويوجد خوارزميات عديدة للتشفير، منها ما يستخدم فيه كل من المرسل والمستلم نفس المفتاح للتشفير وفتح الشفرة، ومنها ما يستخدم كل من المرسل والمستلم مفتاح خاص به، وللتشفير عدة فوائد مثل الخصوصية، سلامة الرسالة، عدم الإنكار، التوقيع الرقمي. (نافع وشعباني، 2020، صفحة 786)، وحتى نظام الحكومة الإلكترونية مبني على خاصية التشفير والتي تعني ترميز النظام برموز سرية غير قابلة للاختراق محمية بوسائط إلكترونية وقانونية مزودة بمفاتيح تعهد لكل سلطة على مسؤوليتها، مثل هذه الحماية تساعد الدولة على تعزيز أمنها الداخلي والخارجي وتفادي الشائعات التي قد تهدد استقرارها. (جيلالي، 2009، صفحة 236)، الأمر الذي يثير العديد من الإشكالات أهمها افتقاره لليقين القانوني حيث أن البيانات تكون عرضة للتعديل والتحريف من طرف قراصنة الإعلام الآلي، إلا أن هذا النظام تم وضعه أساسا لتكريس شفافية ونزاهة أعمال الدولة، وفي هذا الإطار يقلل من مظاهر الفساد بأنواعه السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، ويعتمد أساسا على علم الإحصاء لتوزيع السلطات وهذا العلم ذاته يعاني من عيوب تجعله علم تقديري أكثر منه علم دقيق وهذا ما يؤثر على مصداقية القرار أو العمل التشريعي المتبنى من طرف رجال الحكومة الإلكترونية حيث قد يضعون برنامجهم الإلكتروني بناء على معلومات خاطئة لا تتطابق مع الواقع، إلا أنها تركز على تقنية التشفير وهذه التقنية لها حدودها إذ بالإمكان خرق هذه التقنية والتعرف بسهولة عليها من قبل قراصنة الإعلام الآلي وهذا ما يجعل أسرار الدولة في مهب الريح. (جيلالي، 2009، صفحة 237)

خاتمة:

خطت الدول المتقدمة خطوات مهمة في تطوير مؤسساتها الدستورية، باستخدام الحواسيب والشبكات الداخلية والخارجية في تسيير شؤونها، وكذلك في المراسلات الإلكترونية فيما بينها، لكن الجزائر كانت من بين الدول التي سعت لمواكبة التقدم التكنولوجي حسب ما تقتضيه الحاجة، خاصة بعدما تم تحول الحكومة التقليدية إلى حكومات إلكترونية، بالموازاة مع غيرها من الدول المتقدمة تكنولوجيا، فإنها بطيئة التطور في التشريع والتنفيذ وحتى في القضاء بتأثيرها بالموجة الإلكترونية المتسارعة والمستمرة، ومع ذلك، فإن لديها قاعدة بيانات

حديثاً تساهم في تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات على نطاق واسع في وقت قياسي، بالإضافة إلى وجود شبكات داخلية تضمن الاتصال الدائم والسريع والترابط بين مؤسساتها الدستورية، لذلك، تتسابق الحكومات لتطبيقها رغم المعوقات التي واجهتها في التطبيق، وهي تشتمل علاقات تعاون المتبادلة متعاونة إلكترونية بين السلطات، هذا التعاون الإلكتروني هو جزء لا يتجزأ من الحكومة الإلكترونية، وإقرار بمبدأ الفصل بين السلطات، كل سلطة مستقلة عن السلطة الأخرى ضمن الإطار الدستوري، الحكومة تم دمجها بوسائل إلكترونية وبسرعة ودقة فائقة التطور، من خلال شبكة الانترنت، ويهدف تحقيق المصالح المتبادلة بين مؤسساتها الدستورية، لأن مثل هذا الفصل يكاد يكون مستحيلاً أصلاً في ظل الحكومة الإلكترونية، لكنه في الحقيقة توازن بين السلطات بحيث لا تهيمن إحداها على الأخرى.

ومن هنا نجد معظم الكتابات الغربية بتأكيداً على اعتبار نظرية الفصل بين السلطات أحد المبادئ الأساسية للقانون الدستوري، ومع ذلك، فإنها عادة ما تفرق بين نظرية الفصل بين السلطات، أي التوزيع الصارم للصلاحيات بين الهيئات المختلفة والنظام السائد، فالتوزيع الإلكتروني يكون بين الهيئات المتعاونة إلكترونية فيما بينها كما هو سائد في الدولة المعاصرة، وقد تغير مصدر الخطر على المؤسسات الدستورية مع تغير وتطور عملية القرصنة الإلكترونية، لحماية المعلومات من التهديدات الداخلية والخارجية، وهذا ما يفسر أن المؤسسات الدستورية لا بد عليها أن تستدعي أساليب جديدة للمعرفة والتحسين المستمر لموظفيها. بقية حماية أسرار الدولة ومواقعها الرسمية من خلال تقنية التشفير الإلكتروني.

لكن بعد مناقشة الورقة البحثية ارتأينا تقديم بعض المقترحات والتوصيات المتعلقة بمدى تأثير التقدم التكنولوجي على المؤسسات الدستورية على النحو التالي:

- إنتهاج سياسة تشريعية تهدف إلى حماية الحكومة الإلكترونية من الأنشطة غير القانونية
- ربط جميع المؤسسات الدستورية بالوسائل الإلكترونية الجديدة لتزويدها بأحدث التقنيات والبرامج.
- فصل الحكومة التقليدية عن الحكومة الإلكترونية من حيث الإجراءات القانونية الناظمة والضابطة لكل مؤسسة دستورية.
- ترسيخ المبادئ الأساسية للدستور في نظام الحكومة الإلكترونية، الاستمرارية، المجانية، الديمومة، مبدأ الرقابة المتبادل بين المؤسسات الدستورية إلكترونياً.

- تبني سياسة وقائية تهدف إلى مواجهة الهجمات الإلكترونية، والعمل على إيجاد قواعد ضابطة في مجال التعاون الإلكتروني بين المؤسسات الدستورية، ومواجهة مظاهر البعد التكنولوجي المرتقبة

قائمة المراجع:

الدراسات:

1. المادة 15. (مارس، 2016).. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 2016.
2. المادة 16. (نوفمبر، 2020). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 2020

المؤلفات:

3. أويحي، عيفا. (2017). النظام الدستوري الجزائري: دار العثمانية.
4. عبدالله، بوقفة. (2016). الحياة الدستورية العالمية والثورات السياسية (دليل مختصر للتجارب الدستورية والثورات الدستورية). الجزائر: دار الهدى عين مليلة.
5. عجة، جيلالي. (2009). مدخل للعلوم القانونية نظرية القانون بين التقليد والحداثة طبقا للمعايير الدولية المقررة لنظام LMD. الجزائر: برتي للنشر.
6. فاطمة الزهراء غريبي. (2016). أصول القانون الدستوري والنظم السياسية. الجزائر: دار الخلدونية.
7. مولود، ديدان. (2019). القانون الدستوري والنظم السياسية. الجزائر: دار بلقيس الدار البيضاء.
8. نعمان، عطاءالله الهيبي. (2007). تشريع القوانين "دراسة دستورية مقارنة". دمشق: دار رسلان.
9. يحي، الجمل. (2006). حصاد القرن العشرين في علم القانون. مصر: دار الشروق.
10. يوسف، حاشي. (2009). في النظرية الدستورية. بيروت: دار بن النديم للنشر والتوزيع.

الأطروحات:

11. بلال، غالم. (2014-2015). الحكومة الإلكترونية في الجزائر العوائق وفرص التطبيق. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الإقتصادية إقتصاد وتسيير عمومي: جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري. تشريع القوانين "دراسة دستورية مقارنة". (2007). دمشق: الأولى.
12. رضوان مختاري. (2018-2019). الحكومة الإلكترونية الجزائرية "الجاهزية والتنفيذ" دراسة تحليلية مقارنة (أطروحة دكتوراه). كلية علوم الإعلام والإتصال قسم الإتصال، الجزائر: جامعة الجزائر.
13. كرازدي حاج. (2014-2015). الفصل بين السلطات في النظام الجزائري، (أطروحة الدكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

14. محمد الشايب. (2008-2009). الحكومة الإلكترونية كآلية لتوظيف الحكم الجيد. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية). كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

15. محمد العيداني. (2019-2020). الإشكالات القانونية لإعتماد الحكومة الإلكترونية في الجزائر. (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة: جامعة زيان عاشور.

16. نوال دايم. (2016-2017). مدى التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام الدستوري الجزائري، (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

المقالات:

17. احمد بن مسعود. (2009). مبدأ الفصل بين السلطات بين النظرية والتطبيق العملي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.

18. أعمار يوسف. (2011). الحكومة الإلكترونية بين صعوبة التطبيق وحتمية التنفيذ. مجلة أنسة للبحوث والدراسات.

19. ايمان بن الزين، و سميرة صالح. (2020). الحكومة الإلكترونية في الجزائر ومقارنتها بأفضل نماذج الحكومة الإلكترونية العالمية والقارية الرائدة. مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، صفحة 32.

20. أيوب صكري، وسمير محمد حلاب. (2017). واقع الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا الإتصال الحديثة في الجزائر. مجلة التكامل الاقتصادي.

21. باية وقنوني، ونادية عبدالكريم. (2020). تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر وتحدياتها. مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة..

22. بشير سبهان أحمد. (2019). فاعلية المنظمات الدولية في ظل التقدم التكنولوجي. مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية.

23. حاجي علجة. (2010). الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والرهانات. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.

24. حليلة بزاز. (2018). الحكومة الإلكترونية عرض وتقييم تجربة الحكومة الإلكترونية البحرينية. مجلة الشريعة والإقتصاد.

25. زينب نافع، ومجيد شعباني. (2020). تحديات الحكومة الإلكترونية في الجزائر-الجريمة الإلكترونية نموذجاً. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

26. شريط وليد. (2014). إصلاح الأحكام الدستورية الناظمة لممارسة العمل التشريعي للبرلمان. مجلة المجلس الدستوري.

27. شريف شتوح. (2020). الحكومة الإلكترونية المعوقات وسبل النجاح تجارب دول رائدة. مجلة مدارات للعلوم الإجتماعية والإنسانية.

28. شلبية مقدم، و صبرينة مقناني. (2020). تأثير الجريمة الإلكترونية على المعلومات الرقمية. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات.
29. عبد القادر رحال. (2021). الحماية القانونية للحق في حرمة سرية المراسلات دراسة فقهية إجرائية. مجلة الصراط.
30. علي بقشيش، وأحمد بن نعيجة. (2018). مجالات التعاون والتضاد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016.
31. فاطيمة بلبريك. (2018). أثر التعديل الدستوري في إرساء التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالجزائر. مجلة تحولات.
32. محمد الطيب حمدان، وماجدة خينش. (2018). الحروب الإلكترونية وتأثيرها على سيادة الدول. مجلة الدراسات القانونية والسياسية.
33. محمد طرشي، عمر عبو، ونبيل بوفليح. (2019). الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة افاق علوم الإدارة والإقتصاد.
34. مريم زان. (2018). دور الحكومة الإلكترونية في عصرنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها (نماذج قطاعية من مشروع الجزائر الالكترونية: الإنجازات والتحديات)،. مجلة البحوث السياسية والإدارية.
35. منيرة بوراس. (2020). الحكومة الإلكترونية : مقارنة مفهومية ونظرية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.
36. نادية جاب الله. (2013). نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية بين المقومات والتحديات. مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة.
37. نجاة زعزوعة، وليلى بن قلة. (2021). المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية أفلو.